عرض كتاب

التحرير في أصول التفسير

للدكتور/ مساعد الطيار

إحدى مبادرات مركز تفسير للدراسات القرآنية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يُعَدّ كتاب (التحرير في أصول التفسير) للأستاذ الدكتور/ مساعد الطيار آخر كتابات الدكتور مساعد الطيار في أصول التفسير، وقد أُعدَّ هذا الكتاب بهدف أن يكون مقررًا تعليميًّا بمعهد الإمام الشاطبي بجدة، وقام بمراجعته وتحكيمه ثلة من المتخصصين علميًّا وتعليميًّا، واعتُمد في العديد من المعاهد والأكاديميات العلمية. وفيما يأتي نُعرِّف بالمؤلف ونعرض لبيانات الكتاب ونبين محتوياته وفصوله.

المؤلف في سطور:

هو الأستاذ الدكتور/ مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، ولد بمحافظة الزلفي، التابعة لمدينة الرياض عام ١٩٦٥م، وتخرّج في قسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتخرّج فيها عام ١٩٨٨م، وحصل على درجة الماجستير في تخصص علوم القرآن عام ١٩٩٣م، وحصل على درجة الدكتوراه عام ٢٠٠٠م بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى.

عمل معيدًا في قسم الدراسات القرآنية في كلية المعلمين بالرياض، ثم محاضرًا، فأستاذًا مساعدًا، فأستاذًا مشاركًا، ولا يزال يعمل بالتدريس في هذا القسم حتى الآن.

له عضويات عديدة في الكثير من اللجان العلمية، ومشاركات إعلامية، وكذلك له عدد من المؤلفات؛ منها: (وقوف القرآن وأثرها في التفسير -وهي رسالته في الماجستير-، والتفسير اللغوي للقرآن الكريم -وهي رسالته في الدكتوراه-، وفصول في أصول التفسير، أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، شرح مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية، الإعجاز العلمي إلى أين؟، التحرير في أصول التفسير، شرح مقدمة تفسير الطبري)، كما قام بالإشراف على العديد من المشاريع العلمية؛ ومن أبرزها إشرافه العلمي على (موسوعة التفسير المأثور).

بيانات الكتاب:

اسم الكتاب: التحرير في أصول التفسير.

اسم المؤلِّف: أ.د/ مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار.

عدد الصفحات: ٣٥٩ص، في مجلد واحد.

نوع المؤلَّف: تأليف.

دار النشر: من إصدارات مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، التابع للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جدة.

وقد طبع الكتاب عدة طبعات، وصدرت طبعته الأولى عام: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م[١].

محتويات الكتاب:

اشتمل الكتاب على مقدّمة، وخمسة فصول:

أمّا المقدِّمة؛

فجاءت مختصرة، أشار فيها المؤلف إلى أهمية معرفة الصحيح من الضعيف والباطل في فهم معاني كلام الله سبحانه، ثم ذكر سبب تأليف الكتاب، وجهد معهد الإمام الشاطبي ومركز الدراسات والمعلومات القرآنية بالمعهد في إخراج الكتاب.

الفصل الأول:

جاء للحديث عن: (تعريف أصول التفسير وتاريخها) من خلال مبحثين:

١ - المبحث الأول:

قام فيه بالتعريف بمفردات مصطلح أصول التفسير، فعرَّف الأصول، والتفسير -وتضمّن الإشارة إلى تعريف (المفسِّر)-، ثم عرَّف بأصول التفسير

(١) وقد اعتمدنا في إعداد هذا العرض على الطبعة الأولى للكتاب.

في حال التركيب. فذكر أنها: (**الأسس العلمية التي يرجع إليها المفسر حال بيانه لمعاني القرآن، وتحريره للاختلاف في التفسير**)، ثم ذكر أهمية أصول التفسير وأنها هي المعيار الذي تقاس به الأقوال لمعرفة صحيحها من ضعيفها، وأشار إلى أن أهم مسائل هذا العلم ثلاثة أمور كلية، وهي: مصادر التفسير وطرقه، وأسباب الاختلاف في التفسير وأنواعه، وقواعد التفسير.

٢- المبحث الثاني:

عرض فيه من هذا الفصل تاريخ أصول التفسير، فذكر أنها مرت بثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى**: أصول التفسير في الآثار النبوية وآثار السلف، وذكر أن في كلامهم إشارات إلى مسائل هذا العلم، وأن منها آثارًا نصّت على مسائل من مسائله، وآثارًا أشارت إلى مسائل منه، وآثارًا يستنبط منها مسائل أصول التفسير بالاستقراء.

- **المرحلة الثانية**: مرحلة التدوين الضمني، وذكر أن هذه المرحلة تضمنت أربع مجموعات؛ مقدمات المفسرين، وبطون كتب التفسير، وكتب علوم القرآن، وكتب أصول الفقه.

- **المرحلة الثالثة**: مرحلة التدوين المستقل، فذكر أن علم أصول التفسير بدأ شيئًا فشيئًا حتى صار علمًا متميزًا له كتبه الخاصة، ومن أبرزها مقدمة ابن

تيمية في أصول التفسير، والفوز الكبير في أصول التفسير للدهلوي (ت: ١١٧٦هـ)، وغيرها من كتب المعاصرين.

الفصل الثاني:

جاء للحديث عن (مصادر التفسير) من خلال خمسة مباحث، لكل مصدر مبحث خاص به:

١- المبحث الأول:

تحدّث المؤلف فيه عن مصدر **القرآن**؛ فبيَّن المراد منه، ووجه اعتباره مصدرًا للتفسير، وبعض أنواعه؛ كبيان مراد لفظة في آية بآية أخرى وتخصيص العام وتقييد المطلق. ثم تحدث عن حجية تفسير القرآن بالقرآن وأن منه ما لا يتصور فيه وقوع الاختلاف فهو أشبه بالمُجمع عليه، ومنها ما يرِد عن النبي ﷺ فيكون حجة لوروده عن النبي، ومنها ما يجتهد فيه المفسرون فمنه مقبول ومردود.

وتحدّث المؤلف بعد ذلك عن بعض المسائل المتعلقة بتفسير القرآن بالقرآن، فتناول مسألة مرتبة التفسير الاجتهادي للقرآن بالقرآن، وتطرق لتفسير أهل البدع للقرآن بالقرآن، وذكر بعض الروابط التي ينبغي وجودها بين الآيات عند اجتهاد المفسر في تفسير آية بآية؛ كاتفاق الحدث واختلاف التعبير، وحمل اللفظة المتفقة في الآيتين على معنى لغوي واحد.

وفي نهاية حديث المؤلف عن مصدر القرآن ذكر بعض المؤلفات في تفسير القرآن بالقرآن وأبرز المعتنين به، وبعض مجالات استفادة المفسر من القرآن في التفسير؛ كاستعمال ذلك في مقام الترجيح، أو جمع الآيات المتناظرة في المعنى، وذكر أمثلة لاستفادة المفسر من القرآن غير التفسير، وأنّ جمع الآيات وربطها ببعضٍ لا يلزم منه أن يكون من باب تفسير القرآن بالقرآن بل قد يكون لفوائد أخرى.

٢- المبحث الثاني:

تحدث في هذا الفصل عن مصدر **السُّنة**، فبيَّن المراد من تفسير القرآن بالسُّنّة، وقسَّمه إلى نوعين: **التفسير النبوي** (التفسير المباشر بالسُّنّة)، **والتفسير بالسُّنّة غير المباشر**، [ثم فصَّل في كل نوع على حدة فأشار لمسألة مقدار التفسير النبوي المباشر وأنه قليل جدًّا، ثم عدَّد أنواع التفسير بالسُّنّة وذكر منه تخصيص العام وبيان المجمل وإيضاح المشكل، وذكر بعض الصور الممكنة لاستفادة المفسر من السّنة النبوية كأن يذكر حديثًا مطابقًا لمعنى الآية، أو يذكر حديثًا وردت فيه اللفظة القرآنية ليدل على أن معنى اللفظ في القرآن هو معناها في الحديث، أو أن يعتمد على السّنة في ترجيح أحد المعاني عند الاختلاف، أو يفسر الآية بتأوّل النبي لها، أو يكون في الآية إشارة إلى موضوع بيَّنه الرسول في كلامه فيورده المفسر.

وتناول بعد ذلك مسألة حجية تفسير القرآن بالسُّنّة فبيَّن أن **التفسير النبوي المباشر** حجة بلا خلاف، **وأمّا التفسير بالسُّنة غير المباشر** فبيَّن أن منه ما يكاد يقع عليه الاتفاق وهو حجة بلا خلاف، ومنه ما يكون الاستدلال به فيه خفاء وخلاف فلا يكون حجة مطلقًا وإنما يكون الحديث قرينة عند الترجيح، وفي نهاية مبحث السُّنة ذكر المؤلف بعض التفاسير التي اعتنت بالسُّنّة وأبرز المعتنين بها؛ كالحسن البصري وقتادة وعبد الرزاق الصنعاني وابن جرير وابن أبي حاتم والبغوي وابن كثير والسيوطي، ثم ذكر مجالات استفادة المفسر من السُّنّة.

٣- المبحث الثالث:

انتقل المؤلف فيه إلى مصدر **أقوال السلف**، فبين المراد بالسلف وتفسيرهم للقرآن، وعرَّف بطبقات السلف، ثم بيَّن وجه اعتبار كل طبقة منهم مصدرًا في تفسير القرآن، وأشار إلى أن تفسير السلف ينقسم إلى قسمين؛ **الأول: التفسير المنقول**؛ وهو ما يروونه عن النبي من تفسيراته، وما يُروى عنهم من أسباب النزول الصريحة، وما يرويه التابعون عن الصحابة، وما يرويه أتباع التابعين عن التابعين. **والثاني: التفسير بالرأي**؛ وهو ما يحكونه من أسباب النزول غير الصريحة، وما يكون له عندهم أكثر من وجه في المعنى، وما يربطون الآية به من القصص وضروب حملهم لبعض الآيات على بعض القصص، وذيّل ذلك بتنبيه فيما يتعلق بتفسير السلف للمغيبات.

وبعد ذلك تناول المؤلف مسألة حجية تفسير القرآن بأقوال السلف واستدل على صحته، ثم عرض مسألتين من أبرز المسائل المتعلقة بتفسير القرآن بأقوال السلف، وهما: أسانيد تفسير السلف، وطرق السلف في التعبير عن التفسير (التعبير بالمقال، والتعبير بالنزول، والتعبير باللازم، والتعبير بجزء المعنى، والتفسير السياقي)، وختم هذا المبحث بذكر المؤلفات في تفسير القرآن بأقوال السلف وأبرز المعتنين به كعبد الرزاق الصنعاني وعبد بن حميد وابن جرير الطبري وغيرهم.

٤- المبحث الرابع:

تناول المؤلف فيه مصدر **الإسرائيليات**، فبين المراد بتفسير القرآن بالإسرائيليات، ووجه اعتبار الإسرائيليات مصدرًا للتفسير، ومجالات استفادة المفسر من الإسرائيليات وذكر من هذه المجالات توجيه الآية إلى المعنى المحتمل لها، وسبب القصة الإسرائيلية، وتعيين المبهم، وتفصيل المجمل.

وعرض المؤلف في هذا المبحث للمذاهب في الإسرائيليات وأن هناك مَن اعتمدها واستفاد منها في التفسير وهو مذهب الجمهور، وهناك مَن منع الاستفادة منها في التفسير، وذكر أدلة كل مذهب ثم حرَّر محل النزاع وبيَّن أن الراجح جواز الاستفادة من الإسرائيليات في التفسير وبيَّن أدلة ذلك، ثم ذكر الضوابط التي لا بد منها لتفسير القرآن بالإسرائيليات، وختم ذلك بذكر المؤلفات في تفسير القرآن بالإسرائيليات وأبرز المعتنين به.

٥- المبحث الخامس:

تناول فيه المؤلف مصدر **اللغة** في تفسير القرآن، فبيَّن المراد بتفسير القرآن باللغة، ووجه اعتبار اللغة مصدرًا للتفسير، وأهمية التفسير باللغة، وذكر أن التفسير باللغة مرَّ بثلاث مراحل:

الأولى: التفسير باللغة عند السلف.

والثانية: التفسير باللغة عند علماء العربية أثناء التدوين اللغوي.

والثالثة: التفسير باللغة بعد تدوين اللغة.

وفصَّل المؤلف بعد ذلك في مسألة حجية تفسير القرآن باللغة وأقسامها والموقف من كل قسم، ثم تناول أربع مسائل من مسائل التفسير باللغة، وعرض مجالات استفادة المفسر من اللغة، وختم المبحث بذكر المؤلفات في تفسير القرآن باللغة وأبرز المعتنين به؛ كابن عباس وعكرمة ومجاهد والفراء والطبري والراغب الأصفهاني والواحدي والطاهر بن عاشور وغيرهم.

الفصل الثالث:

تناول فيه المؤلف (كيفية تفسير القرآن) من خلال مبحثين:

١- المبحث الأول: النقل؛ وذكر أنه يأتي على صورتين:

الأولى: أن يكون المنقول مما لا مجال للاجتهاد فيه.

والثانية: أن يكون المنقول مما يجوز الاجتهاد فيه.

ثم تحدث عن النقل في كتب التفسير وذكر أساليب المفسرين في النقل عن كتب التفسير.

٢- المبحث الثاني عن الاجتهاد في التفسير (القول بالرأي):

فذكر أنه منه **رأي محمود**؛ وهو ما كان عن علم أو غلبة ظن، ومنه **رأي مذموم**؛ وهو الذي يكون عن جهل أو هوى، وذكر أن الرأي المذموم انتشر عند ظهور البدع، وأشار إلى طريقتهم مع نصوص القرآن.

ثم بيَّن أن الاجتهاد في التفسير بعد السلف لا يخلو من أمرين:

أحدهما: أن يتخير المفسر من أقوال السلف ويرجح ما يراه صوابًا.

والثاني: أن يأتي المفسر برأي جديد لم يسبقوه إليه.

وختم المبحث ببيان **العلوم التي يحتاج إليها المفسر بالرأي** فذكر منها؛ التفسير النبوي المباشر، وأسباب النزول المباشرة، وقصص الآي التي يتأثر بها التفسير، وتفسير السلف، ومعاني المفردات، ومعرفة الحكم الشرعي الذي تنطق به الآية، والناسخ والمنسوخ على اصطلاح السلف.

الفصل الرابع:

خصصه المؤلف للحديث عن (الاختلاف في التفسير والإجماع عليه)، وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

١ - المبحث الأول:

تحدث فيه عن: **أسباب الاختلاف في التفسير**، فذكر منها: الاشتراك اللغوي، وعود الضمير، وذكر الوصف المحتمل لأكثر من موصوف، واختلاف المصدر المعتمد عليه في التفسير، والاختلاف في علاقة الآية بآية أخرى، والاختلاف في وقوع التقديم والتأخير في ترتيب ألفاظ الآية، ثم ذكر أن أسباب الاختلاف قد زادت بعد السلف وكان من أبرز أسباب ذلك النظر الاعتقادي المخالف لمنهج السلف.

٢ - المبحث الثاني:

تحدّث فيه المؤلف عن **أنواع الاختلاف في التفسير**، مشيرًا إلى أنّ أبرز مسوغ للاختلاف في التفسير هو احتمال النص، وعرض أهم تأصيلين -من وجهة نظره- لتقسيم العلماء للاختلاف في التفسير، وهما تأصيل ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) وابن جُزي الكلبي (ت: ٧٤١هـ)، ثم بيَّن المؤلف رأيه واختياره وذكر أن أنفع طريقة للتعامل مع الاختلاف الوارد في التفسير دراسة احتمال الآية للأقوال الواردة فيها والنظر في كونها من اختلاف التنوع أو التضاد، وذِكر سبب الاختلاف، والترجيح بقاعدة من قواعد الترجيح عند الحاجة إلى الترجيح.

٣- المبحث الثالث:

تناول فيه: **الإجماع على التفسير**، فبيَّن المراد بالإجماع، وحجيته، وفوائده وموقف المفسرين منه، وذكر أبرز المفسرين المعتنين بالإجماع ودواعي

ذكرهم له؛ كالطبري والواحدي وابن عطية والقرطبي وغيرهم، وذكر بعض أوجه استفادة الطبري من الإجماع في التفسير.

وأشار إلى ما يوقع في مخالفة الإجماع، وأن منه: ضعف المعرفة بآثار السلف وإجماعاتهم، والاعتماد على الأقوال الشاذة، أو الأقوال التي صدرت بعد إجماعهم، أو الاعتماد على معتقدات باطلة.

ثم ذكر صور الإجماع، وجعلها على قسمين:

الأول: الإجماع الصريح في الألفاظ أو المعاني.

والثاني: الإجماع على معنى واحد وإن اختلفت عبارات المفسرين عنه.

وذكر ما يتعلق بهذه الصور من مسائل؛ كمسألة جواز إحداث قول جديد، وأشار إلى أن هذه المسألة تحتاج إلى تفصيل عند تطبيقها على التفسير ولا يصلح أن يتم التعامل معها كالأحكام والمسائل الفقهية، وخلاصة ذلك -كما يراه المؤلف- جواز إحداث قول جديد تحتمله الآية ولا ينقض أقوال السلف بالكلية، وأمّا القول الحادث الذي تحتمله الآية لكن ينقض أقوال السلف بالكلية فلا يصح القول به.

الفصل الخامس:

تناول فيه المؤلف (**قواعد التفسير والترجيح**)، وذلك من خلال مبحثين:

١ - المبحث الأول:

تحدث فيه عن **قواعد التفسير**، فبيَّن المراد بها، وذكر إحدى عشرة قاعدة تفسيرية مع أمثلة تطبيقية عليها.

٢ - المبحث الثاني:

تحدث فيه عن **قواعد الترجيح**، فبيَّن المراد بها، وأهميتها، وذكر أبرز المفسرين المعتنين بها كالطبري وابن جُزي، وذكر أمثلة من القواعد التي استخدموها في الترجيح، ثم ذكر ثماني قواعد ترجيحية مع أمثلة تطبيقية عليها.

وختم الفصل بمناقشة ثلاث مسائل تتعلق بقواعد الترجيح، وهي:

الأولى: الأصل في استخدام قواعد الترجيح في اختلاف التنوع أنه لتقديم الأَولَى، وفي اختلاف التضاد لتقديم القول الصحيح.

والثانية: اجتماع أكثر من قاعدة على ترجيح قول من الأقوال.

والثالثة: تنازع القواعد المثال الواحد.

ونظرًا لأنّ هذا الكتاب مقرر تعليمي -كما أشرنا- فقد قامت اللجنة القائمة على مراجعة الكتاب وتقويمه بمعهد الإمام الشاطبي -بالتنسيق مع المؤلف- على بذل السبل الممكنة لتسهيل الكتاب وتذليله لعموم الدارسين، وذلك من خلال التقدمة بين يدي كل فصل من فصول الكتاب بالأهداف المرجوّة منه، كما قامت بتذييل كل مبحث من مباحث الكتاب بذكر خلاصته،

وأهم مسائله، والمراجع المقترحة لمعرفة المزيد عن موضوع المبحث، ووضع أسئلة تقويمية، كما تم تزويد المسائل داخل المباحث بخرائط ذهنية تعين على تصورها.

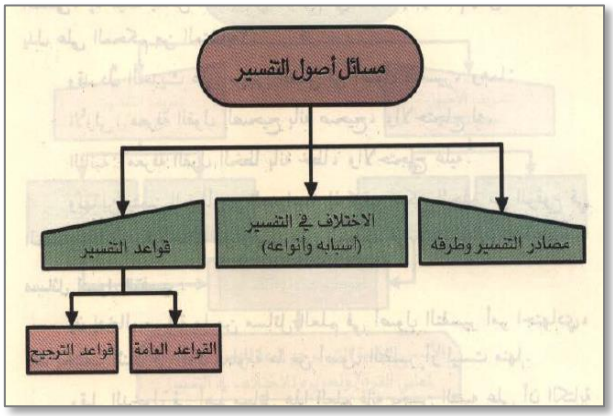

نموذج للخرائط الذهنية بالكتاب

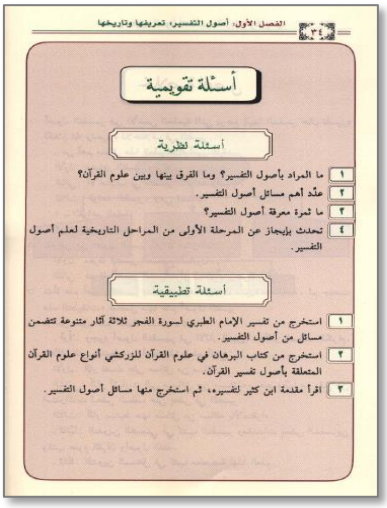

نموذج للأسئلة التقويمية بالكتاب

وصلى اللهُ وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.